قول المفتاح وارتفاع شان الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب
مطابقة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال اي المراد بما يليق به
الكلام الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق به هو مقتضى الحال قوله
على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره حيث قال فان كان مقتضى الحال
اطلاق الحكم فكذا وان كان مقتضى الحال طي ذكر المسند اليه فكذا وان كان
المقتضى اثباته الخ قوله والاظهر في القول فيه انه لما ادرك بالاحوال في قول
المص تعريفه احوال اللفظ الجزئيات جاز ان يكون مقتضى الحال هو الاحوال الكلية
فيصح ان اللفظ باعتبارها على الجزئيات مطابق للكليات اي مشتمل عليها ويصح القول
بانها احوال الخ وحمل المطابقة على معنى الاشتمال غير محذور قوله وقد حققنا
ذلك في الشرح وقد سبقت ما فيه كما نبهناك عليه قوله واحوال الاسناد ايضا من احوال
اللفظ جواب عما قيل ان الاسناد ليس لفظا فلا يكون احواله من احوال اللفظ
مع ان المذكور في التعريف احوال اللفظ قوله باعتبار ان التاكيد وتركه الظاهر
ان المراد بالتاكيد اداته واما نفس الكيفية المدلول عليها بالاداة ففي
رجوعها الى الجملة خفاء تامل و [illegible] انه لا يظهر على هذا فرق بين
الحقيقة والمجاز العقليين اذ عدهما المص من احوال الاسناد الى الجملة الا
ان يراد انهما راجعة الى الجملة بواسطة جزئها الذي هو الاسناد ذلك على
هذا يكون احوال المسند اليه واحوال المسند راجعة الى الجملة قوله وتخصيص
اللفظ بالعربي دفع لاعتراض ناشي مصير على المص بان هذا العلم لا يختص
اللفظ العربي فالتقييد بالعربي فاسد وكان الوجه في تخصيصه بصناعة صوتها لو
للعربي قوله ان المقصد الاعظم من هذا العلم معرفة اعجاز القرآن قوله
وبحصر المقصود الظاهر ان يرجع الضمير في بحصره الى علم المعاني لا الى انه لما عقد
صدر حاشيته تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي على تشبيه

التعليل

التعليل ليس الا بيان لها انه حيث ذكرهما انتظم بعد ولم يكن مذكورا في شيء من المحصور
فيه الذي هو الابواب الثمانية حكم الشيء فتابعه لقول المص في الاتصاف بان
الضمير في رجع بحصره راجع الى المقصد في علم المعاني لاخراجها فانها اخرى من العلم
لا من مقاصده ومبني على هذا استبعاده في رجوع الضمير الى المقصد مع ان المذكور
سابقا نفس علم المعاني لانه جزء منه قد ذكر في ذكره قوله انحصار الكل في
الاجزاء لان علم المعاني عبارة عن مجموع الابواب الثمانية وح لا يصدق على
واحد منها فلو جعل من حصر الكلي في الجزئيات لزم صدق علم المعاني على كل منها
وفيه نظر فانه لما حمل المحصور هو المقص كان عبارة كليا للابواب
الثمانية كلا وهي جزئياته لا اجزاؤه ويصدق على كل منها انه بيان احوال
الاسناد مقصود ومقاصد علم المعاني فهو من حصر الكلي في الجزئيات لا الكل في الاجزاء
وقد قيل ان الداعي ان يقول في بيانه والمنحصر هو علم المعاني وادراج لفظ المقص
للتنبيه على ان المنحصر ما هو علم المعاني حقيقة ومقصود بالذات لا ما هو
ملحق به ولو ترك لفظ المقص لربما تبادر الى الوهم من اطلاق لفظ علم المعاني
ما يعم الشيء الذي يذكر فيه تبعا اعني الامور الثلثة وح تكون حصر الكل
في الاجزاء او يقال لئن ادراج لفظ المقص بناء على مرجع الضمير بل مرجعه علم
المعاني وانما ذكر للتنبيه على ان المقص انحصار مقاصده او يقال المنحصر
هو جميع المقص الذي هو بعض من علم المعاني وهو كل للابواب الثمانية وفي
هذا الاخير انه لا يناسب قول الشرح والا لصدق علم المعاني على كل الثمانية
ان يقول والا لصدق المقص واما ما قيل من انه يمكن ان يجاب بان كلمة من بيانية
وصلة المقص محذوفة اي المقص من الفن وذلك الفن عبارة عن الالفاظ المفيدة
للمعلم والبيان الاعتصار وعن ذلك المقص من جملتها هو العلم ضمنه انه ح لا يصح
حمل العلم على الفن الاول في قول المص الفن الاول علم المعاني اذ يكون المحمول اخص

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)